بورصة عمان
Amman Stock Exchange



النشرة التعريفية



الأردن

موقع استراتيجي وبيئة استثمارية متميزة

يقع الأردن جنوب غرب آسيا ويتوسط المشرق العربي بوقوعه في الجزء الجنوبي من منطقة بلاد الشام والشمالي لمنطقة شبه الجزيرة العربية، ويطل على البحر الأحمر من خلال ميناء العقبة.

يتمتع الأردن ببيئة سياسية وديمقراطية مستقرة ويحتل مرتبة متقدمة بين دول المنطقة من حيث الحُرية الاقتصادية.

يتميز الأردن بوجود مناخ استثماري جاذب من خلال حُزمة من الحوافز والإعفاءات لتشجيع الاستثمار وحُرية انتقال رؤوس الأموال، بالإضافة إلى توفير عدد من المناطق الحُرة والمدن الصناعية المؤهلة التي تتمتع ببنية تحتية كاملة ونظام اتصالات على مستوى عالٍ، كما يتمتع بموارد بشرية مؤهلة ومنافسة.

البدايات الأولى لسوق رأس المال في الأردن

عرف الأردن التداول بالأسهم منذ أوائل ثلاثينيات القرن العشرين، حيث كان التداول يجري في سوق غير منظم من خلال بعض شركات الوساطة، وذلك حتى صدور قانون سوق عمان المالي رقم (31) لسنة 1976 الذي جرى بموجبه تأسيس سوق عمان المالي كسوق منظم وكجهة رقابية وتنفيذية في آن واحد.



نشأة بورصة عمان

ظل سوق عمان المالي يُلبي احتياجات المستثمرين حتى منتصف عقد التسعينات الذي بدأ يشهد تحولات كبيرة في صناعة الأوراق المالية إلى أن بدأت عملية إعادة هيكلة سوق رأس المال الوطني مع صدور قانون الأوراق المالية رقم (23) لسنة 1997 والذي تم بموجبه إنشاء ثلاث مؤسسات هي هيئة الأوراق المالية، وبورصة عمان، ومركز إيداع الأوراق المالية.

سوق مالي بأفضل المعايير

• أُنشئت هيئة الأوراق المالية بموجب قانون الأوراق المالية رقم (23) سنة 1997كخلف قانوني لسوق عمان المالي وأصبحت الجهة التي تتولى عمليات التشريع والإشراف والرقابة.

• أُنشئت بورصة عمان في 11 آذار 1999، وذلك بموجب قانون الأوراق المالية رقم (23) سنة 1997 كمؤسسة مستقلة إدارياً وماليا تُدار من قبل القطاع الخاص أُوكل إليها القيام بالدور التنفيذي كسوق منظم لتداول الأوراق المالية في الأردن تحت رقابة هيئة الأوراق المالية. وفي 20 شباط 2017 سُجّلت بورصة عمان كشركة مساهمة عامة مملوكة بالكامل للحكومة، وتعتبر شركة بورصة عمان الخلف القانوني العام والواقعي لبورصة عمان. وتُدار الشركة من قبل مجلس إدارة مكون من سبعة أعضاء يُعيّن من قبل الهيئة العامة ومدير تنفيذي متفرغ يتولى إدارة ومتابعة الأعمال اليومية للبورصة.

• أُنشئ مركز إيداع الأوراق المالية بموجب قانون الأوراق المالية رقم (23) سنة 1997 كمؤسسة مستقلة تدار من قبل القطاع الخاص وتعتبر الجهة المخولة في المملكة والمصرح لها في تسجيل وإيداع الأوراق المالية وحفظ ونقل الملكية والإشراف على إجراء التقاص والتسوية للأوراق المالية.

• باشر سوق عمان المالي عمله كسوق منظم وكجهة رقابية في 1978/1/1.

• من أوائل الشركات التي أُدرجت أسهمها في سوق عمان المالي البنك العربي وشركة الإسمنت الأردنية وشركة الكهرباء الأردنية، و شركة التبغ والسجائر الأردنية.



الرؤية

سوق مالي مُتقدم ومُتميز تشريعياً وتقنياً على المستويين الإقليمي والعالمي متماشياً مع المعايير العالمية في مجال الأسواق المالية ويُسهم في توفير بيئة جاذبة للاستثمار.

الرسالة

توفير سوق مُنظم لتداول الأوراق المالية في المملكة يتسم بالعدالة والكفاءة والشفافية وتوفير بيئة لتداول الأوراق المالية لزيادة الثقة بسوق الأوراق المالية وخدمة الاقتصاد الوطني.

الأهداف

- ممارسة جميع أعمال أسواق الأوراق المالية والسلع والمشتقات وتشغيلها وإدارتها وتطويرها داخل المملكة وخارجها.
- توفير المناخ المناسب لضمان تفاعل قوى العرض والطلب على الأوراق المالية المتداولة وفق أسس التداول السليم والواضح والعادل.
- نشر ثقافة الاستثمار في الأسواق المالية وتنمية المعرفة المتعلقة بالأسواق المالية والخدمات التي تقدمها الشركة.

القيم الجوهرية

- **الأمانة والنزاهة**
العدل والمساواة في التعامل مع جميع الجهات ذات العلاقة.
- **الشفافية**
الإفصاح عن جميع المعلومات بشكل دقيق وسريع وبنفس الوقت ولجميع الجهات.
- **التميز والإبداع**
تبني وتطبيق معايير التميز في جميع جوانب العمل في البورصة.
- **الكفاءة**
الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحقيق الأهداف بأقل تكلفة وأقل وقت ممكن.
- **التحسين المستمر**
المراجعة الدائمة للأداء وتطبيق أفضل الممارسات العالمية.
- **الاهتمام بالموظفين**
رفع كفاءة الموظفين والمحافظة على بيئة عمل مهنية وتعزيز العمل بروح الفريق.
- **الانفتاح**
التشاور مع الشركاء الاستراتيجيين وتلقي الآراء حول الخدمات المقدمة وأخذها بعين الاعتبار وصولاً إلى خدمات متميزة.

مجلس إدارة البورصة

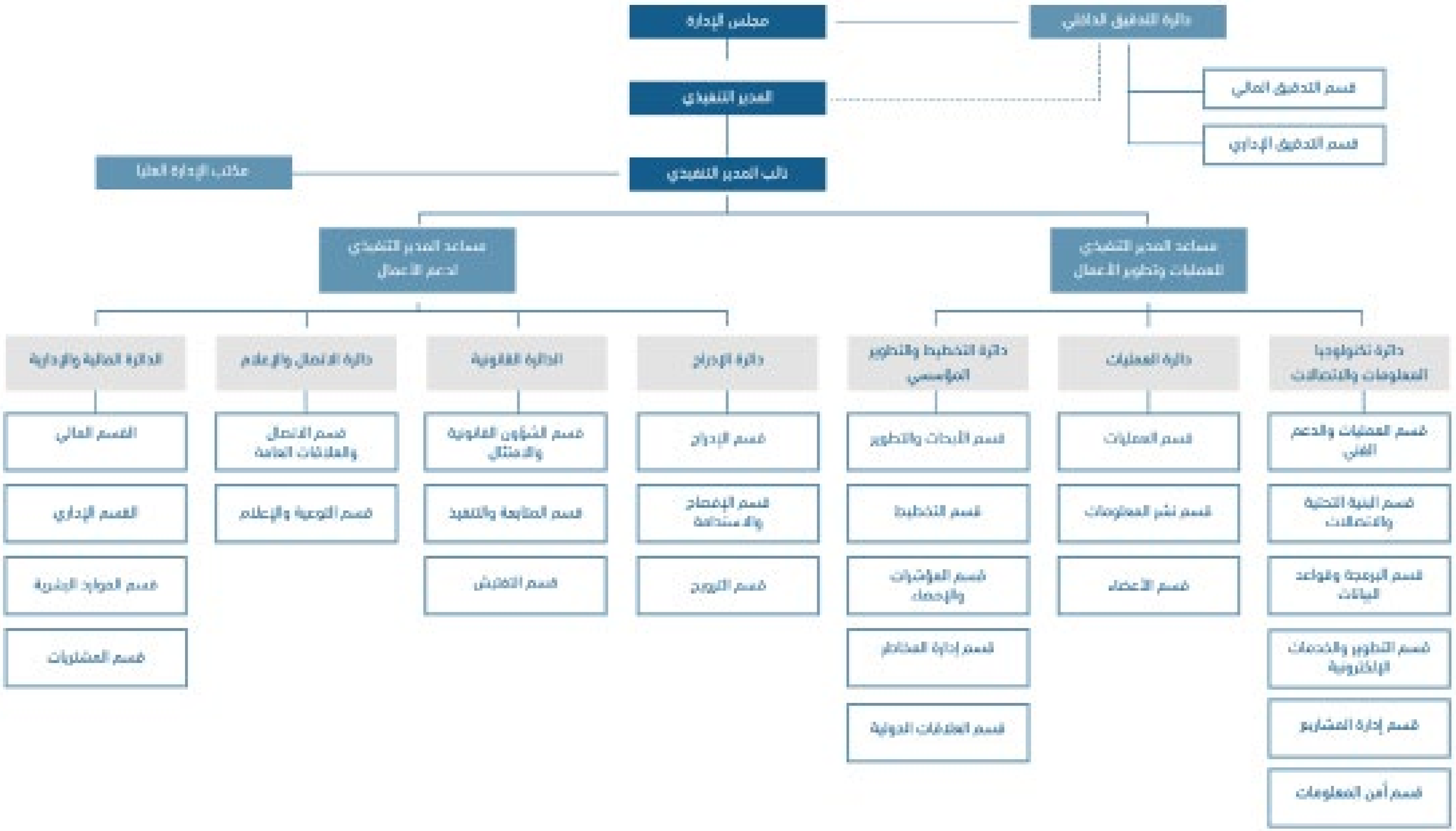
يتألف مجلس إدارة البورصة من سبعة أعضاء تعينهم الهيئة العامة ويراعى في تشكيله تمثيل القطاعات ذات العلاقة بعمل البورصة، ويعين مجلس الإدارة بعد موافقة مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية مديراً تنفيذياً متفرغاً يتولى إدارة ومتابعة الأعمال اليومية للبورصة.

عضوية البورصة

تتكون عضوية البورصة من الوسطاء الماليين والوسطاء لحسابهم وأي جهات أخرى يحددها مجلس إدارة البورصة.



الهيكل التنظيمي لبورصة عمان





البنية التشريعية

قامت بورصة عمان بالعمل على إصدار مجموعة من الأنظمة والتعليمات اللازمة لضمان تحقيق أهدافها ومهامها على مستوى عالٍ من الكفاءة والعدالة والتي وُضعت وفق أحدث المعايير الدولية في هذا المجال. وتقوم بورصة عمان بمراجعة وتعديل أنظمتها وتعليماتها باستمرار لمواكبة التطورات على الصعيد المحلي والدولي بما يضمن تعزيز كفاءتها وزيادة الشفافية وحماية المستثمرين فيها.

ومن أهم هذه التشريعات:

نظام العضوية في شركة بورصة عمان لسنة 2018

حدد هذا النظام الشروط الواجب توافرها في الوسيط الذي يرغب في الانتساب للعضوية، والتزامات الأعضاء تجاه عملائهم والبورصة، والأعمال التي يُحظر عليهم القيام بها. كما بين النظام حالات إيقاف وإلغاء عضوية الوسيط في البورصة.

تعليمات تداول الأوراق المالية في شركة بورصة عمان لسنة 2018

نظمت هذه التعليمات الأحكام المتعلقة بقواعد التداول في بورصة عمان، إضافة إلى بيان التزامات الوسيط تجاه عملائه، والمتطلبات والشروط التي يجب على الوسيط استيفائها لتقديم خدمة التداول عبر الإنترنت لعملائه.

تعليمات إدراج الأوراق المالية في شركة بورصة عمان لسنة 2018

بينت هذه التعليمات كيفية إدراج الأوراق المالية في البورصة، كما نظمت الشروط والالتزامات الواجب توفرها في الجهات المصدرة للأوراق المالية لإدراجها في البورصة وحالات النقل بين الأسواق وحالات الإيقاف وإلغاء الإدراج.

تعليمات سوق الأوراق المالية غير المدرجة في شركة بورصة عمان لسنة 2018

نظمت هذه التعليمات موضوع التداول في الأوراق المالية غير المدرجة في البورصة من خلال سوق الأوراق المالية غير المدرجة كما حددت الأوراق المالية المسموح بتداولها من خلال هذا السوق والالتزامات المترتبة عليها، وحالات إيقاف وإلغاء تداولها.

تعليمات التحقيق والتفتيش والتدقيق في شركة بورصة عمان لسنة 2018

نظمت هذه التعليمات نطاق عمل البورصة فيما يتعلق بعمليات التفتيش والتدقيق والتحقيق على أعضائها وعلى مصدري الأوراق المالية للتأكد من عدم مخالفتهم للتشريعات الصادرة عنها، وحددت الصلاحيات الممنوحة للبورصة لغايات التحقيق والتفتيش والتدقيق، والعقوبات التي يمكن للبورصة فرضها على الجهات الخاضعة لهذه التعليمات.

تعليمات الإفصاح الخاصة بشركة بورصة عمان لسنة 2018

حددت هذه التعليمات المعلومات التي تعتبر سرية ولا يجوز الاطلاع عليها إلّا من قبل المدير التنفيذي وموظفي البورصة المختصين ومجلس الإدارة في بعض الأحيان لممارسة مهامه، والحالات التي يُسمح فيها للبورصة رفع السرية عن تلك المعلومات. كما حددت أيضاً المعلومات التي يجوز للبورصة الإفصاح عنها بموجب هذه التعليمات. بالإضافة إلى تنظيم إفصاح رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن ملكيتهم من الأوراق المالية الأردنية وعن أي مساهمات أو حصص في أي شركة خدمات مالية.

النظام الداخلي لرسوم وبدلات وعمولات بورصة عمان لسنة 2004

حدد هذا النظام الرسوم والبدلات والعمولات التي تتقاضاها بورصة عمان مقابل إدراج الأوراق المالية وأسناد القرض والسندات الحكومية وصكوك التمويل الإسلامي، كما حدد النظام العمولات التي تتقاضاها البورصة لقاء تداول الاوراق المالية ولقاء تداول السندات الحكومية والسندات الصادرة عن المؤسسات العامة واسناد القرض ولقاء تداول صكوك التمويل الاسلامي بالإضافة إلى رسوم الانتساب والاشتراك التي تستوفيها البورصة من أعضائها.

الأوراق المالية كما نص عليها قانون الأوراق المالية:

- أسهم الشركات القابلة للتحويل والتداول.
- أسناد القرض الصادرة عن الشركات.
- الأوراق المالية الصادرة عن الحكومة أو المؤسسات الرسمية العامة أو المؤسسات العامة أو البلديات.
- إيصالات إيداع الأوراق المالية.
- الأسهم والوحدات الاستثمارية في صناديق الاستثمار المشترك.
- أسناد خيار المساهمة.
- العقود آنية التسوية والعقود آجلة التسوية.
- عقود خيار الشراء وعقود خيار البيع.
- أي حق في الحصول على أي مما ذُكر في البنود أعلاه بموافقة مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية.

أوراق مالية أخرى أقرها مجلس مفوضي الهيئة:

- صكوك التمويل الإسلامي.
- صناديق الاستثمار المشترك.
- حقوق الاكتتاب.

الأوراق المالية المدرجة حالياً في بورصة عمان:

- أسهم الشركات.
- سندات الخزينة.
- أذونات الخزينة.
- أسناد قرض الشركات.
- سندات وأذونات المؤسسات العامة.





تقسيمات الأسواق في بورصة عمان

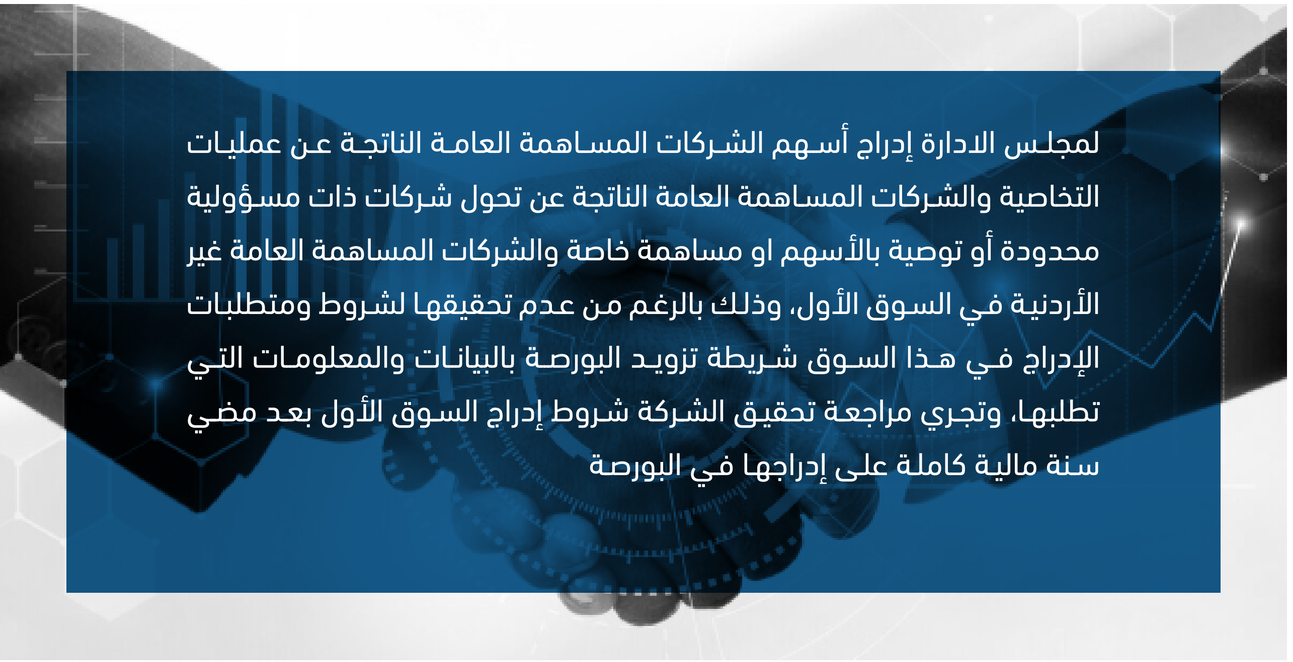
تقوم بورصة عمان بتصنيف أسهم الشركات المُدرجة لديها ضمن سوقين اثنين "السوق الأول والسوق الثاني"، وذلك بناءً على معايير تتعلق بحقوق المساهمين ومدى سُيولتها وربحيتها ونسبة الأسهم الحرة وعدد المساهمين فيها، ويهدف هذا التصنيف إلى التمييز بين الشركات المُدرجة وفقاً للمعايير المذكورة أعلاه.

شروط إدراج أسهم الشركات في السوق الأول:

1. أن لا يقل رأسمال الشركة المدفوع عن (5) مليون دينار أردني.
2. أن لا يقل صافي حقوق المساهمين في الشركة عن (100%) من رأسمالها المدفوع.
3. أن تكون الشركة قد حققت أرباحاً صافية قبل الضريبة في سنتين ماليتين على الأقل خلال السنوات الثلاث الأخيرة التي تسبق نقل الإدراج, على أن لا يقل معدل صافي أرباح الشركة قبل الضريبة لآخر ثلاث سنوات عن (5%) من رأسمال الشركة المدفوع.
4. أن لا تقل نسبة الأسهم الحرة إلى رأسمالها المدفوع بتاريخ انتهاء سنتها المالية عن (10%) إذا كان رأسمالها المدفوع أقل من (50) مليون دينار أردني.
5. أن لا يقل عدد مساهمي الشركة بتاريخ انتهاء سنتها المالية عن (100) مساهم.
6. أن يكون قد مضى عام كامل على الأقل على إدراج أسهمها في السوق الثاني.

شروط إدراج أسهم الشركات في السوق الثاني:

1. تسجيل هذه الأسهم لدى الهيئة والمركز.
2. عدم وجود أية قيود على نقل ملكية الأسهم المعنية باستثناء القيود الواردة في التشريعات المعمول بها.
3. توقيع الشركة اتفاقية الإدراج مع البورصة التي تُحدد حقوق والتزامات الطرفين فيما يتعلق بإدراج أسهمها.
4. إصدار الشركة لبيانات مالية مدققة لسنة مالية واحدة على الأقل تظهر نشاطاً تشغيلياً.
5. أن لا يقل صافي حقوق المساهمين في الشركة عن 50% من رأسمالها المدفوع كما هو في التقرير السنوي لآخر سنة مالية.
6. أن لا تقل نسبة الأسهم الحرة في الشركة بتاريخ انتهاء سنتها المالية عن 5% من رأسمالها المدفوع للشركات التي يقل رأسمالها عن 10 مليون دينار أردني.



لمجلس الادارة إدراج أسهم الشركات المساهمة العامة الناتجة عن عمليات التخاصية والشركات المساهمة العامة الناتجة عن تحول شركات ذات مسؤولية محدودة أو توصية بالأسهم او مساهمة خاصة والشركات المساهمة العامة غير الأردنية في السوق الأول، وذلك بالرغم من عدم تحقيقها لشروط ومتطلبات الإدراج في هذا السوق شريطة تزويد البورصة بالبيانات والمعلومات التي تطلبها، وتجري مراجعة تحقيق الشركة شروط إدراج السوق الأول بعد مضي سنة مالية كاملة على إدراجها في البورصة

التصنيف القطاعي للشركات المدرجة في البورصة

تُصنف الشركات المُدرجة في بورصة عمان ضمن ثلاثة قطاعات رئيسية هي



القطاع المالي



قطاع الخدمات



القطاع الصناعي

ويحتوي كل قطاع رئيسي على عدد من القطاعات الفرعية التي يبلغ عددها ثلاثة وعشرين قطاعاً. حيث يتميز هذا التصنيف بأنه يعمل على إظهار طبيعة وغايات عمل الشركة بصورة أوضح وأدق للمستثمرين مما يُسهل سرعة وصول المعلومات للمستثمر لغايات التحليل المالي للشركة. كما يؤدي الى إبراز الأهمية النسبية لكل قطاع وبالتالي يُعطي مقياساً لأداء الشركة بالمقارنة مع مثيلاتها من نفس القطاع.



سوق الأوراق المالية غير المدرجة

تُوفر بورصة عمان خدمة التداول في أسهم الشركات غير المدرجة لديها من خلال سوق خاص لهذه الغاية يتضمن الأوراق المالية التالية:

- أسهم الشركات التي تم إلغاء إدراجها من البورصة ولا زالت مسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة كشركة مساهمة عامة أو خاصة،
- الشركات المساهمة العامة أو الخاصة حديثة التأسيس.
- أسهم الشركات المساهمة العامة أو الخاصة التي لم تُدرج في البورصة من قبل.
- أسهم الشركات الموقوفة عن التداول في أسواق البورصة النظامية والتي تقرر نقلها مؤقتاً للتداول في هذا السوق.
- الشركات التي لا تُحقق شروط الإدراج في بورصة عمان.



نشر المعلومات

تولي البورصة موضوع نشر المعلومات أهمية كبيرة نظراً لأن توفير هذه المعلومات في الوقت المناسب يساعد على تحقيق رسالة البورصة المنشودة والمتمثلة بتوفير سوق يتسم بالعدالة والكفاءة والشفافية. وفي هذا المجال تقوم بورصة عمان بما يلي:

- توفير معلومات التداول بشكل حي ومباشر من خلال شريط الأسعار المتحرك المعروض على الموقع الإلكتروني للبورصة، فضلاً عن مجموعة من التطبيقات التي تعمل على أجهزة الحاسوب والأجهزة المحمولة العاملة بنظامي التشغيل **iOS** و **Android**.

توقيع اتفاقيات مع الشركات العالمية والإقليمية والمحلية المختصة بتوزيع بيانات التداول، وبموجب هذه الاتفاقيات تقوم البورصة بتزويد هذه الشركات ببيانات التداول الحية والمباشرة، لتقوم بدورها بنشرها إلى عملائها حول العالم بشتى الوسائل الممكنة.

- توقيع اتفاقيات مع القنوات التلفزيونية المحلية والعالمية المختصة بالشؤون الاقتصادية، ومجموعة من المواقع الإلكترونية، وذلك لعرض بيانات التداول لمتابعيها.

- إصدار نشرات دورية إخبارية إحصائية حول نشاط البورصة وأداء الشركات والأنشطة المتعلقة بالبورصة والقرارات الصادرة عنها.
- إصدار دليل الشركات المساهمة العامة الذي يحوي معلومات عامة عن الشركات بالإضافة للقوائم المالية لها.
- نشر التعاميم الصادرة عن البورصة والإفصاحات الخاصة بالشركات المساهمة العامة باللغتين العربية والإنجليزية على موقع البورصة الإلكتروني www.exchange.jo.
- إصدار وتحديث المنشورات والكتيبات الصادرة عن البورصة، وذلك حرصاً من البورصة على توثيق صلاتها والتواصل المستمر بالمجتمع المحلي وبهدف تقديم خدمات متميزة للمستثمرين والمهتمين ونشر ثقافة الاستثمار وزيادة الوعي لدى المواطنين والمتعاملين بالأوراق المالية.

نظام التداول في بورصة عمان

قامت بورصة عمان بعد عام واحد من تأسيسها بتحديث وتطوير ومكننة بيئة التداول فيها واستبدلت بنجاح نظام التداول اليدوي الذي كان معمولاً به منذ عام 1978 بحيث أصبح الوسطاء الماليون يقومون بتنفيذ أوامر البيع والشراء من خلال نظام إلكتروني يعمل بموجب نظام المزاودة المستمرة. على درجة عالية من التطور والكفاءة وضمن آلية تمتاز بالسهولة والمرونة والأمان.

تستخدم بورصة عمان حالياً نظام التداول الإلكتروني **Optiq**، وهو نظام التداول المطور من قبل مجموعة **Euronext** وفق أحدث المواصفات والمعايير الدولية على صعيد أنظمة التداول الإلكترونية والتكنولوجيا الخاصة بالأسواق المالية.

يقوم نظام التداول الإلكتروني باستقبال أوامر الشراء والبيع المُدخلة من خلال شركات الوساطة والتحقق منها قبل قبولها وذلك بفضل نظام التحكم المركزي الذي يُعد جزءاً من نظام التداول الإلكتروني والذي يغذى بالمعلومات اللازمة مثل أرصدة العملاء من خلال مركز إيداع الأوراق المالية.

ويقوم نظام التداول بترتيب أوامر الشراء والبيع المُدخلة حسب قاعدة السعر الأفضل ثم وقت الإدخال، وبحيث تنفذ هذه الأوامر عند التقائها. ويتميز النظام بقدرته الاستيعابية وكفاءته العاليتين، كما يوفر مزايا عديدة وأنواع أوامر مختلفة مثل الأوامر ذات الكمية المخفية وأوامر إيقاف الخسارة والعديد من الأنواع الأخرى. كما يتميز بتوفير قواعد تداول جديدة مثل مرحلة ما قبل الإغلاق والتداول على سعر الإغلاق والافتتاح العشوائي الذي يحد من محاولات التأثير على أسعار الافتتاح أو الإغلاق.

مزايا نظام التداول الإلكتروني

- مواكبة التطورات وأحدث الممارسات والمعايير الدولية ومعالجة مشكلات التداول اليدوي.
- الشفافية لعمليات التداول.
- السهولة والعدالة في تنفيذ الصفقات.
- المحافظة على حقوق الوسطاء وحقوق المتعاملين في الأوراق المالية.
- توفير معلومات عن العمليات المنفذة وغير المنفذة عن الأوراق المالية المدرجة.
- زيادة سيولة وعمق السوق.
- نشر المعلومات بشكل فوري.
- السرعة والدقة في تنفيذ الأوامر.
- نظام مزاودة مستمر.
- منع أخطاء الإدخال من المستخدمين مثل إدخال أرقام حسابات خاطئة أو بيع أوراق مالية غير متوفرة.

تطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة الـ XBRL

تم تطوير لغة الافصاح الالكتروني XBRL وهي لغة عالمية متطورة ومتخصصة بالإفصاح، حيث يحتوي هذا النظام على العناصر والمقومات التي تساهم في تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية في السوق من خلال توفير البيانات المالية بشكل سريع وكفء وبما يزيد من دقة وفعالية عملية إعداد وتحليل ونشر البيانات والتقارير المالية وتوفيرها في الوقت المناسب والتعامل معها من قبل جميع الأطراف المعنية في السوق، الأمر الذي يساهم في تعزيز المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري ويزيد من حماية وثقة المستثمرين، كما سيتيح الفرصة للمستثمرين للحصول على الإفصاحات المالية وغير المالية باللغتين العربية والإنجليزية في وقت واحد، وسيطور من عملية تزويد مؤسسات السوق بجميع المعلومات والبيانات الإفصاحية والرقابية والإدارية والتنظيمية التي تحتاجها.

ومن الجدير بالذكر بأن بورصة عمان خلال العام 2016 انضمت إلى منظمة الـ **XBRL** العالمية كعضو مباشر وذلك للاستفادة من خبرات الدول المطبقة للنظام.



التقاص والتسوية

تُنفذ إجراءات التقاص والتسوية من قبل مركز إيداع الأوراق المالية على أساس التسليم مقابل الدفع بحيث لا يتم نقل ملكية الأوراق المالية المباعة إلا بعد سداد ثمنها، علماً بأن فترة التسوية يومي عمل من تاريخ التداول (T+2).

تُنقل ملكية الأوراق المالية المودعة من حساب العميل البائع إلى حساب العميل المشتري لدى الوسيط المشتري بموجب قيود إلكترونية وبناءً على الملف اليومي للتداول الوارد للمركز من البورصة، حيث تبقى الأوراق المالية عالقة في حساب المشتري لحين إتمام إجراءات تسويتها ودفع ثمنها.

تتم إجراءات التسوية المالية بين الوسطاء من خلال مركز إيداع الأوراق المالية بموجب تحويلات مالية من حسابات الوسطاء إلى حساب التسوية الخاص بالمركز لدى البنك المركزي الأردني الذي تم اعتماده كبنك تسوية، وبعد ذلك يعمل المركز على تحويل هذه الأموال إلى الوسطاء المستحقين لها وكذلك يعمل على تحويل ونقل ملكية الأوراق المالية المعنية من حسابات المستثمرين البائعين لدى وسطائهم إلى حسابات المستثمرين المشترين لدى وسطائهم أيضاً.

خطوات التداول في بورصة عمان



- اختيار إحدى شركات الوساطة المالية المرخصة الحاصلة على عضوية البورصة.
- إبرام اتفاقية فتح حساب مع شركة الوساطة تتضمن بيان الخدمات التي ستقدمها شركة الوساطة والعمولات التي ستتقاضاها الشركة.
- الطلب من الوسيط تنفيذ عمليات الشراء والبيع في البورصة، وذلك باستخدام أنواع التفاويض المسموح بها حسب تعليمات تداول الأوراق المالية، أو التعامل مباشرة من خلال خدمة التداول عبر الإنترنت التي يقدمها الوسيط، والتي تمكن المستثمر من متابعة السوق وإدخال أوامر الشراء والبيع بنفسه ودون الحاجة لتفويض الوسيط بذلك.

أنواع التفاويض

تفويض خطي | تفويض صوتي | تفويض إلكتروني

تسمح تعليمات تداول الأوراق المالية للوسيط بالتداول لصالح عملائه الأجانب الذي يتعاملون في البورصة من خلال حسابات الحفظ الأمين، بناءً على تفاويض صادرة عن مدير الاستثمار أو الوسيط الخارجي الذي يتعامل مع العميل شريطة وجود اتفاقية تعامل في الأوراق المالية بين الوسيط المحلي ومدير الاستثمار أو الوسيط الخارجي.

الحافظ الأمين:

الشخص الاعتباري المُرخص له من هيئة الأوراق المالية لمزاولة نشاط الحفظ الأمين للأوراق المالية العائدة لعملائه ومتابعة كل ما يتعلق بها.

أعمال ومهام الحافظ الأمين:

- حفظ الأوراق المالية الخاصة بالعملاء وتنظيم وحفظ سجلات دقيقة بها.
- تسليم الأوراق المالية إلى الوسيط المالي البائع واستلام الأوراق المالية من الوسيط المالي المشتري، وذلك نيابة عن العملاء.
- إرسال تقارير دورية للعملاء عن محافظ الأوراق المالية والحسابات النقدية الخاصة بهم.
- إعلام العملاء بكافة الإجراءات المتخذة من قبل مصدري الأوراق المالية والمتعلقة بالفوائد والأرباح والحقوق العائدة للأوراق المالية الخاصة بهم.
- قبض الفوائد والأرباح والحقوق العائدة للأوراق المالية الخاصة بالعملاء.
- التصويت نيابة عن العملاء في اجتماعات الهيئة العامة العادية وغير العادية للمصدرين، وذلك حسب اتفاقية الحفظ الأمين الموقعة مع كل عميل.

للاطلاع على الشركات المرخصة للقيام بأعمال الحافظ الأمين، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق المالية ومركز إيداع الأوراق المالية.





موقع البورصة الإلكتروني

تُوفر بورصة عمان منذ تأسيسها موقعاً إلكترونياً متطوراً باللغتين العربية والإنجليزية www.exchange.jo والذي يعكس صورة البورصة والتطورات الكبيرة التي شهدتها والمستوى المتقدم الذي وصلت اليه، حيث يتميز الموقع الحالي بتصميمه وشكله الحديث وبالمعلومات الشاملة التي يحتويها إضافة إلى التكنولوجيا المتطورة التي استخدمت في تصميمه بحيث تكون سهلة الاستخدام من قبل المهتمين والباحثين والمستثمرين، بالإضافة إلى سرعة الوصول إلى المعلومات المطلوبة وذلك من خلال توفر أساليب بحث متطورة وذكية بحيث يمكن من خلالها البحث عن أية معلومات تتعلق ببورصة عمان وبالتداول إلى جانب معلومات عن الشركات والأوراق المالية المدرجة وشركات الوساطة الأعضاء في البورصة والتشريعات المنظمة لعمل البورصة.

إطلاق حسابات لبورصة عمان عبر شبكات التواصل الاجتماعي

تعزيزاً لنهج بورصة عمان في التواصل مع المتعاملين في الأوراق المالية والمهتمين بسوق رأس المال الأردني لتعريفهم وإطلاعهم على أداء البورصة وتزويدهم بالمعلومات الضرورية وكافة الأخبار والفعاليات الخاصة بها والرسائل التوعوية التي تصدر عنها، فقد أطلقت البورصة حساباتها على شبكات التواصل الاجتماعي.

- ASEofficialJo
- aseofficial
- ASEofficialJo
- Amman Stock Exchange
- ASEofficial.Jo



الأرقام القياسية

تعتبر الأرقام القياسية من أهم المؤشرات في الأسواق المالية التي تدل على مستويات أسعار الأسهم وتحديد الاتجاه العام للأسعار. وتستخدم لقياس التغيرات التي تطرأ على أسعار الأسهم خلال فترة معينة مقارنة مع فترة أخرى، وتقوم بورصة عمان باحتساب أرقام قياسية رئيسية وهي: مؤشر مرجح بالقيمة السوقية والآخر مرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة، المؤشر العام ASEGI، مؤشر الشركات الكبرى ASE20، مؤشر العائد الكلي ASETR، مؤشرات القطاعات الرئيسية والفرعية بالإضافة إلى مؤشرات السوق الأول والثاني، ويتم اختيار عينة الشركات للرقم القياسي بناء على معايير القيمة السوقية وعدد أيام التداول.

ولمزيد من المعلومات حول المؤشرات في البورصة وكيفية احتسابها يرجى زيارة الرابط التالي:

مؤشرات سوق الأسهم في بورصة عمان

الاستثمار غير الأردني

شهد الأردن صدور وإقرار عدة تشريعات خاصة بتنظيم استثمارات غير الأردنيين خلال الأعوام السابقة، وكانت هذه التشريعات تهدف إلى إزالة المعوقات وتقديم الامتيازات التي من شأنها تشجيع وتنظيم عملية الاستثمارات غير الأردنية في مختلف القطاعات، وتدرجت هذه التشريعات في تخفيف القيود التي كانت مفروضة على الاستثمار الخارجي وفي رفع نسبة الملكية المسموح بها، ومنها إصدار قانون البيئة الاستثمارية رقم (21) لسنة 2022 ليحل محل قانون الاستثمار رقم (30) لسنة 2014 الذي ساوى بين المستثمر الأردني والأجنبي في الحقوق والواجبات ومعاملة جميع المستثمرين معاملة منصفة وعادلة كما قدم مجموعة من الضمانات التي من شأنها جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية .



العلاقات الدولية

تسعى بورصة عمان منذ إنشائها إلى تعزيز التعاون المشترك مع البورصات العربية والعالمية. وفي هذا الإطار تم توقيع عدد من مذكرات التفاهم الثنائية مع عدد من البورصات العربية والعالمية المناظرة، وتهدف هذه المذكرات لتعزيز التعاون المشترك وتبادل المعلومات بين البورصات.

التعاون العربي والاقليمي والدولي

أولاً: وقعت بورصة عمان مذكرات تفاهم مع كل من:

- شبكة الميثاق العالمي للأمم المتحدة في الأردن 2023.
- مؤسسة التمويل الدولية **IFC** في 2022.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **UNDP** في 2021.
- شركة سستينابيلتي إكسلنس 2017.
- البورصة المصرية 2017.
- جمعية الشرق الأوسط لعلاقات المستثمرين ميرا 2017.
- لوكسمبورغ 2016.
- بورصة ناسداك 2016.
- البورصة المصرية 2009.
- بورصة بوخارست 2009.
- بورصة قبرص 2007.
- بورصة سالونيك 2003.

ويجري العمل حالياً على إعداد الترتيبات لتوقيع مذكرات تفاهم مع أسواق مالية أخرى.

ثانياً: بورصة عمان عضوٌ فاعل في عدة اتحاداتٍ ومنظماتٍ إقليمية وعالمية وهيَ :

- اتحاد أسواق المال العربية **AFCM** (عضو دائم)
- الاتحاد الدولي للبورصات **WFE** (عضو دائم)
- المنظمة العالمية للغة الإفصاح الإلكتروني **XBRL**
- اتحاد خدمات المعلومات المالية **SIIA** (عضو دائم)
- اتحاد البورصات الأوروبية الآسيوية **FEAS** (عضو مؤسس)
- اتحاد صناعة البرامج والمعلومات
- منظمة التعاون الإسلامي **OIC**

إطلاق مبادرة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتغير المناخي

وقعت بورصة عمان اتفاقية مشتركة مع مؤسسة التمويل الدولية **IFC** ، إحدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي، للإحاطة بكافة القضايا والمسائل المتعلقة بالإفصاح عن الإجراءات التي تقوم بها الشركات لمواجهة تحدي التغير المناخي وإعداد التقارير حول هذه الإجراءات، إضافة إلى دعم تطوير وإطلاق دليل الإفصاح المناخي ليكون بمثابة دليل للتنفيذ من قبل الشركات المدرجة. وبذلك تكون بورصة عمان أول بورصة في منطقة الشرق الأوسط والخامسة على العالم تطلق هذا الدليل.



حماية المستثمر

تتحقق أهداف حماية المستثمر في سوق الأوراق المالية بتحقيق سلامة التعامل بالأوراق المالية وذلك من خلال: -

• إصدار الأنظمة والتشريعات الضرورية التي تُساهم في تنظيم وتطوير سوق رأس المال وتساعد في توفير المناخ الملائم للاستثمار في الأوراق المالية.

• توفير الشفافية والإفصاح اللازمين في سوق الأوراق المالية، وتزويد المستثمرين بجميع المعلومات الضرورية التي يحتاجونها.

• تطبيق المعايير الدولية في سوق رأس المال ومؤسساته سواء كان ذلك من خلال تطبيق أحدث المعايير العالمية المتعلقة بالإفصاح أو التداول الإلكتروني، أو بحفظ وتسوية أثمان الأوراق المالية إلكترونياً، أو بتطبيق معايير إعداد التقارير المالية **IFRS** ومعايير التدقيق الدولية على الجهات المصدرة للأوراق المالية.

• القيام بحملات لتوعية المستثمرين والجمهور بكل ما يتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية بشكل عام، ومعرفة حقوقهم بشكل خاص.

• تلقي الشكاوى من المستثمرين والجمهور والتحقيق فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.



الرؤية المستقبلية للبورصة

- الاستمرار بتطوير بنية البورصة التشريعية والتقنية بما يخدم جميع المتعاملين فيها.
- متابعة الجهود في مجال تعميق السوق وزيادة كفاءته وسيولته.
- تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية مما يُساهم في دعم الاقتصاد الوطني.
- القيام بنشر المعلومات من خلال جميع الوسائل المتاحة.
- رفع مستوى الجاذبية وتنافسية السوق من خلال دعم تداول أنواع جديدة من الأوراق المالية وصناديق المؤشرات المتداولة، وتخفيض كلف الاستثمار واحتساب مؤشرات جديدة للبورصة.
- استمرار البورصة في تشجيع الجهات المصدرة للأوراق المالية لإدراج أوراقها في البورصة.
- تفعيل وزيادة دور البورصة في العمل العربي والإقليمي والدولي المشترك من خلال تعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بأسواق رأس المال.
- السعي نحو تدريب موظفيها والارتقاء بمستواهم العلمي والمهني وصقل مهاراتهم والتي تغطي جوانب العمل في البورصة.
- نشر الوعي وثقافة الاستثمار وتسويق البورصة.
- تنشيط سوق السندات بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية.
- تعزيز المسؤولية المجتمعية والاستدامة في البورصة.



أوقات التداول

يتم التداول في بورصة عمان يومياً من الأحد الى الخميس

المرحلـة	الأوراق المالية المدرجة	الأوراق المالية غير المدرجة
مرحلة الاستعلام	**10:00 - 07:30**	**10:00 - 07:30**
مرحلة ما قبل الافتتاح	**10:30 - 10:00**	**10:15 - 10:00**
مرحلة الافتتاح	**10:30**	**10:15**
مرحلة التداول المستمر	**13:30 - 10:30**	**11:00 - 10:15**
مرحلة الصفقات	**13:45 - 13:30**	**13:45 - 13:30**
مرحلة إغلاق السوق	**14:30**	**14:30**

عمولات التداول

الأوراق المالية	شركات الوساطة		مؤسسات سوق رأس المال	إجمالي العمولة	
	الحد الادنى	الحد الأعلى		الحد الادنى	الحد الأعلى
الأسهم و حقوق الاكتتاب	**0.003**	**0.004**	**0.0014**	**0.0044**	**0.0054**
أسناد القرض	**0.0003**	**0.0008**	**0.0003**	**0.0006**	**0.0011**
وصكوك التمويل الإسلامي	**0.0003**	**0.0008**	**0.0002**	**0.0005**	**0.001**
وحدات الاستثمار	**0.0006**	**0.0008**	**0.0014**	**0.002**	**0.0022**

* تستوفى العمولات كنسبة من القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة.

* يضاف نسبة 0.0008 من القيمة السوقية للأسهم المتداولة من كل طرف من طرفي العقد كضريبة لصالح الخزينة العامة للدولة.

- يجـوز للوسيـط أن يتقاضـى عمولـة تقـل عـن الحد الأدنى المذكور للأسـهم على عملية التداول الواحدة (شـراء أو بيـع ورقـة ماليـة واحـدة في يـوم واحـد للمستثمر الواحد لدى نفس الوسيط) التي تـزيد عـن 100,000 دينـار، علـى أن لا تقـل هـذه العمولـة بـأي حـال مـن الأحـوال عـن 0.001 (دينـار) عـن كل ألـف دينـار.

- يكون الحد الأنى لعمولة التداول لمستخدمي خدمة التداول عبر الإنترنت 0.002 دون اشتراط حد أدنى لحجم تداول العميل.